لما وقع للحافظ الترمذي وصف كثير من الاحاديث بالصحة والحسن معا مع انهما متغايران رسما وقد
يزيد الوصف بالغرابة تكلم العلماء في توجيه ذلك فقال الحافظ في النخبة فان جمعا فللتردد كما
افاده قولنا **فانه عند انفراد من روى له تردد العالم في هذا وذا**
اى تردد المجتهد في الراوي هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا حيث يحصل منه التفرد
بتلك الرواية قال الحافظ وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن
الصحيح ففي الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث
في حال ناقله اقتضى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح
باعتبار وصفه عند قوم غاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وعلى
هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد وهذا حيث حصل التفرد
فان لم يحصل التفرد بل حصل التعدد واطلق الوصفين معا على الحديث فقد افاد جوابه قولنا
ما لم تكن فوصفه بذين له كان اعتبارا منه لاسنادين ما لم يكن
اى يوجد التفرد بل حصل التعدد في الرواة ووصف بالامرين فانه وصف بهما باعتبار الاسنادين
فان احدهما صحيح والآخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا
لان كثرة الطرق تقوي ولكنه لما كان الترمذي هو الذي يجمع بين الوصفين لا يتم هذا الجواب الآخر
على رأيه اذ مبناه على تعدد الطرق والحال انه قد يصرح الترمذي نفسه بانها غير متعددة بل ويضيف
الى تفرد الراوي وصف الحديث بالغرابة حسن صحيح غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فكيف يتم هذا فنقول
التوجيه الآخر قلنا قال الحافظ فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان يروى من غير وجه
فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذي لم
يعرف الحسن مطلقا وانما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة
اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها
حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها صحيح حسن غريب وتعريفه انما
وقع

وقع على الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في اواخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث
حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا لان كل حديث يروى لا يكون راويه متهما بالكذب ويروى
من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف
الذي يقول فيه حسن فقط واما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يعرج
على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط وكانه ترك ذلك استغناء
لشهرته عند اهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغموضه واما لانه
اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التقرير
يندفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه توجيهها فلله الحمد على ما الهم
وعلم انتهى وهو كلام حسن هذا وقال السيد محمد فان وصف الحديث بالصحة والحسن معا فاقوال
يريد اقوالا لائمة الحديث في توجيه ذلك ثم ذكرها فقال احدها باعتبار اسنادين قلت هذا
الجواب الثاني للحافظ وثانيها ان يكون باعتبار اللغة يشير الى جواب ابن الصلاح عن الاشكال
فانه قال غير مستنكر ان يراد بالحسن معناه اللغوي دون الاصطلاحي ولما اورد على هذا الجواب
انه يلزم عليه الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ دفعه الحافظ ابن حجر بقوله هذا الالزام عجيب
لان ابن الصلاح انما فرض المسئلة حيث يقول القائل حسن صحيح فحكمه بالصحة يمنع معه ان يكون
موضوعا واجاب السيد محمد في التنقيح عن اشكال الجمع بين الوصفين بقوله ويمكن ان الترمذي يريد
صحيح الاسناد حسن الاحتجاج به فلا يرد الموضوع لان الحسن الاحتجاج به قلت الايراد للشيخ تقي
الدين ابن دقيق العيد على من قال انه يريد الحسن اللغوي والجواب بانه يمكن انه اراد الترمذي
حسن الاحتجاج خروج عن محل الايراد ويرد عليه انه اذا قد وصفه بالصحة علم حسن الاحتجاج به فلا حاجة
الى التصريح به وثالثها اى الاقوال انه يريد العرف وهو ان يكون اراد صحيح الاسناد والمتن حسنها
ويدخل الحسن تحت الصحيح دخول النوع تحت الجنس كالانسان تحت الحيوان وجعلناه ثالث الاقوال
التي اشار اليها السيد وان كان لم يصرح بانه الثالث بل عطفه على اللغة عطف النسق لكن لا يخفى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)